

Distr.: General  
22 August 2024  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية السادسة والسبعون

جنيف، 31 تشرين الأول/أكتوبر - 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج

عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً

## الأنشطة المضطلع بها في إطار تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

يصف هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد، بين الربع الثاني من عام 2023 والربع الثاني من عام 2024، دعماً لتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031، في سياق يتسم بتفاقم الآثار المناخية، وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة، وتشديد شروط التمويل الدولي. ويعرض التقرير قائمة غير شاملة بالأمثلة على النتائج التي يحققها الأونكتاد في أقل البلدان نمواً. وهو مصمم وفق ركائز عمل الأونكتاد الثلاث، ألا وهي البحث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي، والتعاون التقني. ثم يعرض الدروس المستفادة وتوصيات سياساتية للمضي قدماً.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً - مقدمة

1- يمثل برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، الذي اعتمد في عام 2022، جيلاً جديداً من الالتزامات المعززة بين أقل البلدان نمواً والجهات الشريكة لها في التنمية. ولدى البرنامج ستة مجالات تركيز للعمل، تهدف إلى تمكين أقل البلدان نمواً من التغلب على الجائحة والعودة إلى مسار يفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التصدي لتغير المناخ وقطع أشواط نحو الخروج من هذه الفئة.

2- وأعد هذا التقرير عملاً بالفقرة 299 من برنامج عمل الدوحة، التي تدعو مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى إلى المشاركة الكاملة في استعراضات برنامج عمل الدوحة، وبالفقرة 308 التي تدعو الأونكتاد إلى مواصلة التصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً<sup>(1)</sup>. وقد تجدد أيضاً تأكيد الاهتمام الخاص الذي يوليه الأونكتاد لأقل البلدان نمواً في عهد بريجتاون الذي يدعو إلى تعزيز التركيز بشكل خاص على احتياجات أقل البلدان نمواً في مجالي التجارة والتنمية في جميع مجالات ولايته<sup>(2)</sup>.

3- وفي السنة الثانية من تنفيذ برنامج عمل الدوحة، ظلت أقل البلدان نمواً تتأثر سلباً بالأزمات المترابطة، بما في ذلك الآثار المستمرة للجائحة، وتفاقم تأثير تغير المناخ، وتزايد التوترات الجيوسياسية، مما أدى إلى اضطرابات في التجارة وسلاسل الإمداد، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة. واشتد هذا التأثير من جراء عواقب ارتفاع أسعار الفائدة، فقلّت فرص الحصول على التمويل، وتباطأ الاقتصاد العالمي. وفي عام 2024، من المتوقع أن تحقق أقل البلدان نمواً البالغ عددها 45 بلداً<sup>(3)</sup> متوسط نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4,8 في المائة، مما يشكل زيادة مقارنةً بنسبة 4,2 في المائة المقدرة في عام 2023<sup>(4)</sup>. ويمثل هذا تحسناً في التوقعات، إلا أنه لا يزال أقل بكثير من مستوى هدف النمو المحدد في نسبة 7 في المائة في برنامج عمل الدوحة وأهداف التنمية المستدامة. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى أقل البلدان نمواً من 26,6 مليار دولار في عام 2022 إلى 31,3 مليار دولار في عام 2023، أي 2,4 في المائة من التدفقات العالمية، على الرغم من انخفاضها عالمياً<sup>(5)</sup>. ومع ذلك، لا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً أقل من مستوى الذروة الذي وصلته في عام 2015. ولا يزال تقلب أسعار السلع الأساسية يقوض آفاق النمو، حيث يصنّف 34 بلداً من أقل البلدان نمواً البالغ عددها 45 في فئة البلدان المعتمدة على السلع الأساسية<sup>(6)</sup>. ولا تزال مستويات الدين الخارجي المرتفعة، فضلاً عن ارتفاع تكاليف خدمة الديون، تضيق الحيز المالي في أقل البلدان نمواً وتعيق قدرة الحكومات على تحفيز الانتعاش والنمو. وتظل القدرة على تحمل الدين محفوفة بالمخاطر في العديد من هذه البلدان، حيث وقّع خمسة منها في حالة مديونية حرجة ويوجد 15 بلداً آخر معرضاً بشدة للوقوع في هذه الحالة (حتى 29 شباط/فبراير 2024)<sup>(7)</sup>. ومن المتوقع

(1) A/RES/76/258، المرفق.

(2) TD/541/Add.2، الفقرة 5(أ).

(3) خرجت بوتان من فئة أقل البلدان نمواً في 13 كانون الأول/ديسمبر 2023.

(4) United Nations, 2024, *World Economic Situation and Prospects 2024 Mid-Year Update* (United Nations publication, New York).

(5) UNCTAD, 2024, *World Investment Report 2024: Investment Facilitation and Digital Government* (United Nations publication, sales No. E.24.II.D.11, Geneva).

(6) UNCTAD, 2023, *The State of Commodity Dependence 2023* (United Nations publication, sales No. E.23.II.D.15, Geneva).

(7) انظر <https://www.imf.org/en/Publications/DSA>.

أن ينخفض متوسط صافي مدفوعات الفائدة التي تسدها أقل البلدان نمواً على الدين العام باعتبارها حصة من الإيرادات الحكومية انخفاضاً طفيفاً، من نسبة قُدرت بـ 16 في المائة في عام 2023 إلى حوالي 15 في المائة في عام 2024، ولكنها تظل مرتفعة<sup>(8)</sup>. وبناءً عليه، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى دعم إضافي للتغلب على آثار الأزمات المتعددة وتحقيق غايات برنامج عمل الدوحة بحلول عام 2031.

4- يقدم هذا التقرير لمحة عامة غير حصرية عن الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لتنفيذ برنامج عمل الدوحة، في إطار ركائز عمله الثلاث، ألا وهي البحث والتحليل (الفصل الثاني)، وبناء توافق الآراء الحكومي الدولي (الفصل الثالث)، والتعاون التقني (الفصل الرابع؛ التي تتماشى مع مجالات التركيز الستة لبرنامج عمل الدوحة). ويختتم التقرير بالدروس المستفادة (الفصل الخامس) وبتوصيات لينظر فيها مجلس التجارة والتنمية (الفصل السادس)<sup>(9)</sup>.

## ثانياً - البحث والتحليل

5- **تقرير أقل البلدان نمواً 2023: تمويل التنمية القادر على الصمود في وجه الأزمات.** يبين الأونكتاد في هذا التقرير أن الأزمات العالمية المتعددة قد أسفرت عن تحديات متشابكة تهدد بجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمراً بعيد المنال عن أقل البلدان نمواً. والآليات ومصادر التمويل القائمة غير كافية لهذه البلدان لتمويل تنميتها المستدامة وبناء قدرتها على الصمود في سياق التحديات العالمية. وتفتقر أقل البلدان نمواً إلى الحيز المالي اللازم لكفالة استمرار شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيع نطاقها، والتمكين من الاستثمار في رأس المال البشري والهياكل الأساسية، وتحمل التكاليف المرتفعة لتغير المناخ. ولذلك، من الضروري إجراء إصلاحات شاملة في الهيكل المالي الدولي، إلى جانب زيادة الالتزامات والنهج المبتكرة. ويرى الأونكتاد، في التقرير، ضرورة إدخال تحسينات على كل بُعد من الأبعاد الرئيسية لتمويل التنمية في أقل البلدان نمواً، وهي الكم والنوع وإمكانية الوصول. ويدرس الأونكتاد إمكانية أن تستخدم المصارف المركزية في أقل البلدان نمواً أدوات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وسبل هذا الاستخدام، حسب حالة تطور النظم المالية، ويسلط الضوء على أهمية موازنة هذه الأدوات مع الغايات الوطنية في إطار السياسات الصناعية والمالية. وبغية تعميم النتائج الواردة في التقرير على جمهور أوسع، نشر الأونكتاد سلسلة من النشرات الصحفية والمدونات الصوتية وعقد أحداثاً للتعريف بالإنترنت استهدفت الصحفيين وأصحاب المصلحة في أديس أبابا وداكار. واضطلع الأونكتاد بنشاط للمتابعة تمثل في إصدار موجز للسياسات يبين فيه أن تغير المناخ يمكن أن يسفر عن عواقب مادية واقتصادية تؤثر على المجالات الأساسية للمصارف المركزية، بما في ذلك التضخم واستقرار القطاع المالي، ويحدد فيه الطرق التي يتسنى بها لهذه المصارف، بما فيها المصارف الموجودة في أقل البلدان نمواً، تحديد التنازلات في السياسة العامة وتقرير أفضل السبل لإدماج السياسات والأدوات التحليلية المستجيبة للمناخ في الأطر التشغيلية<sup>(10)</sup>.

6- **تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا 2023: قدرة أفريقيا على استيعاب سلاسل التوريد العالمية الكثيفة التكنولوجية.** لما كان 33 بلداً من أقل البلدان نمواً البالغ عددها 45 يقع في أفريقيا، فإن الأونكتاد يتناول في هذا التقرير القضايا ذات الصلة بتلك البلدان. ويشير الأونكتاد إلى أن أزمات عالمية متعددة، منها انعدام اليقين الاقتصادي والأحداث الجيوسياسية والكوارث الطبيعية، أثرت على أفريقيا تأثيراً

(8) United Nations, 2024.

(9) لا يعني ذكر أي شركة أو عملية مرخصة تأييداً من الأمم المتحدة.

(10) انظر: <https://unctad.org/publication/climate-responsive-central-banking-least-developed-countries>.

غير متناسب مقارنة بمناطق أخرى، على الرغم من انخفاض مستوى اندماج الاقتصادات الأفريقية في سلاسل الإمداد العالمية. ويقدم تحليلاً للفرص المتاحة في أفريقيا للدخول في سلاسل الإمداد ومن ثم خلق فرص العمل والنمو الشامل والتنمية المستدامة، والعمل في الوقت ذاته على مواجهة الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية بالإسهام في تنويعها. وقد أُطلق التقرير في داكار ونيروبي في آب/أغسطس 2023؛ وأعقب الإطلاق في نيروبي حوار رفيع المستوى مع رئيس كينيا حول كيفية تسخير إمكانات كينيا للاندماج في سلاسل الإمداد ذات التكنولوجيا المتقدمة الكثيفة. واستناداً إلى التقرير، نظم الأونكتاد حدثاً جانبياً على هامش مؤتمر القمة التاسع لمراكز الفكر الأفريقية الذي عُقد في لوساكا في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

7- **موجزات مواطن الضعف.** عملاً بالولاية الصادرة عن الجمعية العامة، أعد الأونكتاد موجزات عن مواطن الضعف في جزر القمر وجيبوتي وزامبيا والسنغال وكمبوديا لكي تنتظر فيها لجنة السياسات الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولدعم الحوارات المتعلقة بالسياسات مع واضعي السياسات في حلقات العمل الوطنية لإقرار السياسات. وفي السنغال، عُقدت حلقة العمل في تموز/يوليه 2023، بالتعاون مع السلطات الوطنية، وأكدت المناقشات أن الخروج من فئة أقل البلدان نمواً يتماشى مع الهدف الوطني المتمثل في تحول السنغال إلى اقتصاد ناشئ في أجل أقصاه عام 2035؛ وشددت على أهمية السياسات الصناعية والتنسيق الفعال بين الحكومة والقطاع الخاص لتحفيز خلق القيمة المضافة المحلية؛ وأشارت إلى الفرص الاستراتيجية الناشئة عن تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، إلى جانب الحاجة إلى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وأبرزت التحديات المتبقية، لا سيما فيما يتعلق بمواصلة التنويع الاقتصادي، ورفع مستوى النظام التعليمي، والاستثمار في التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود البيئي. وفي زامبيا، عُقدت حلقة العمل في تشرين الأول/أكتوبر 2023، بالتعاون مع السلطات الوطنية، وأجريت مناقشات بشأن خريطة طريق تكون بمثابة دليل للحصول على مزيد من المساعدة التقنية من الأونكتاد.

8- **فريق الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية.** يسعى الأونكتاد، في إطار هذا الفريق، إلى تسليط الضوء على مواطن ضعف أقل البلدان نمواً أمام آثار الأزمة المترابطة التي تشمل الغذاء والطاقة والتمويل. وقد أكد الأونكتاد، عن طريق هذا المحفل والتقارير ذات الصلة<sup>(11)</sup>، استفحال مواطن الضعف المتعلقة بالديون في أقل البلدان نمواً، مشيراً بقلق إلى سرعة تكاثر الدين العام الذي ازداد تقافماً من جراء الجائحة؛ وفي عام 2022، واجه بلد واحد من كل ثلاثة من أقل البلدان نمواً مستوى دين عام مرتفعاً، متجاوزاً العتبة التقليدية البالغة 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأظهر التحليل تحولاً في تركيبة الديون نحو أدوات أكثر تكلفة، مع تزايد الاعتماد على الديون الخارجية وعلى الدائنين من القطاع الخاص. وزادت هذه العوامل من ضعف أقل البلدان نمواً إزاء الصدمات الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، بيّن الأونكتاد أن أعباء الديون المتزايدة قد ضيقت الخناق على الموارد التي تشد الحاجة إليها لتحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، وشدد على ضرورة معالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون على وجه السرعة بطريقة عادلة ومستدامة، تمشياً مع الحافز المتعلق بأهداف التنمية المستدامة الذي حدده الأمين العام للأمم المتحدة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإصلاح الهيكل المالي الدولي<sup>(12)</sup>. وأكد الأونكتاد أيضاً أن المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية قد وصلت في عام 2022 إلى مستوى قياسي

(11) انظر: <https://www.unctad.org/global-crisis>.

(12) انظر: <https://www.un.org/sustainabledevelopment/wp-content/uploads/2023/02/SDG-Stimulus-to-Deliver-Agenda-2030.pdf> و <https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/our-common-agenda-policy-brief-international-finance-architecture-ar.pdf>.

(276 مليار دولار بالأسعار الجارية)؛ ومع ذلك، انخفضت المدفوعات إلى المناطق النامية بنسبة 2 في المائة من سنة إلى أخرى. وأعرب الأونكتاد عن قلقه من أن أقل البلدان نمواً شهدت انكماشاً بنسبة 4 في المائة في مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي نسبة أكبر من تلك المسجلة في البلدان النامية الأخرى، ومن أن حصة أقل البلدان نمواً من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من عقد (22 في المائة). ولاحظ الأونكتاد أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً أصبحت تعتمد اعتماداً أكبر على أدوات الديون، في وقت تفاقمت فيه مواطن الضعف المتعلقة بالديون؛ فمنذ الجائحة، شكلت قروض المساعدة الإنمائية الرسمية قرابة 30 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، بعد أن كانت تبلغ نسبة 21 في المائة قبل عقد. وبناءً عليه، شدد الأونكتاد على ضرورة تحقيق غايات المعونة في إطار الهدف 17، وتعزيز فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، لتحقيق توازن أفضل بين الاستجابة للأزمات والاستثمار في التنمية المستدامة.

9- **التجارة والفقير وعدم المساواة.** في إطار تحديد السياسات التي تساعد في معالجة الفقر وعدم المساواة في أقل البلدان نمواً، أصدر الأونكتاد في عام 2023 دراسة بعنوان "الحد من عدم المساواة والفقير في ملاوي: تحليلات وخيارات سياساتية"، تناولت دور السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فهم تطور الفقر وعدم المساواة في ملاوي على مدى العقود الثلاثة الماضية، وتشير إلى أن معظم السياسات المنفذة في ملاوي قد ساهمت في الحد من التفاوت في الدخل، ومع ذلك يمكن زيادة فعاليتها بمواصلة تحسين اتساق السياسات ومعالجة الثغرات في الهياكل الأساسية.

10- **تقرير الاستثمار العالمي 2023: الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع.** قدم الأونكتاد في هذا التقرير تحليلاً لتدفقات الاستثمار العالمية في الطاقة المتجددة، مشيراً إلى أن إجمالي الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة قد زاد بثلاثة أمثال منذ عام 2015، ومع ذلك وُجه معظم التمويل إلى البلدان المتقدمة. وكان 11 بلداً من أقل البلدان نمواً البالغ عددها 46 في عام 2022 لم يتلق بعد استثمارات دولية في مصادر الطاقة المتجددة. وقدم الأونكتاد عدة توصيات بشأن تحسين أنشطة تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة في أقل البلدان نمواً.

## ثالثاً - بناء توافق الآراء الحكومي الدولي

11- **لجنة السياسات الإنمائية.** واصل الأونكتاد الإسهام بمدخلات موضوعية في عمل اللجنة، التي أجرت استعراضها الثلاثي السنوي لقائمة أقل البلدان نمواً في آذار/مارس 2023. وبالإضافة إلى إعداد موجزات مواطن ضعف البلدان التي أعلن أنها شبه مؤهلة للخروج من فئة أقل البلدان نمواً في عام 2021، ساهم الأونكتاد في إعداد تقييمات خروج هذه البلدان من تلك الفئة، تتضمن توليفاً لمواطني الضعف الوطنية وتقييم الأثر الذي أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تعاون الأونكتاد مع اللجنة على تنظيم اجتماع لفريق خبراء في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2024، للتضيق للاستعراض الثلاثي السنوات المقبل للقائمة وإجراء مناقشات بشأن كل بلد يخضع للفحص، وأعد وثيقة معلومات أساسية بعنوان "أفكار منبثقة من العمل المتعلق بموجزات مواطني الضعف". وفي إطار التحضير للجلسة العامة للجنة، في كانون الأول/ديسمبر 2023، عقد الأونكتاد وأمانة اللجنة جلسة إحاطة لسفراء البلدان الخمسة التي أعلن أنها شبه مؤهلة للخروج من القائمة، الموجودين في جنيف، لمناقشة النتائج الرئيسية الواردة في موجزات مواطني الضعف وتقييمات الأثر وعرض تفاصيل العمليات المتعلقة بالخروج من القائمة المضطلع بها في جنيف، بما في ذلك في منظمة التجارة العالمية.

12- **المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً**. في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، شارك الأونكتاد في تنظيم المؤتمر العاشر بشأن موضوع "العولمة العادلة: حلول مبتكرة للتصنيع والتحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً"، الذي عُقد في مقر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وشارك في جلسات النقاش وأسهم بمدخلات في الوثائق الختامية.

13- **دعم مجموعة أقل البلدان نمواً في جنيف**. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الأونكتاد تقديم الدعم وإسداء المشورة في مجال السياسات إلى المجموعة بشأن طائفة من القضايا، بما في ذلك المشاركة في مختلف المنتديات الحكومية الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية؛ وعملية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً؛ وتنفيذ برنامج عمل الدوحة؛ وعهد بريدجتاون؛ وأنشطة الأونكتاد الجارية والمقررة المتعلقة بأقل البلدان نمواً.

14- **برنامج مساعدة مجموعة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية في التفاوض بشأن قواعد المنشأ وصياغتها**. تكتسي قواعد المنشأ أهمية بالغة في أقل البلدان نمواً لأنها تساعد على ضمان الاستفادة الفعالة من مزايا الترتيبات التجارية التفضيلية. ويمكن أن يساعد نظام لقواعد المنشأ مصمم على النحو السليم أقل البلدان نمواً على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، مما يعزز التجارة والتنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، يعمل الأونكتاد والمعهد الجامعي الأوروبي معاً على تمكين قدرات مندوبي المجموعة على التفاوض وتحقيق نتائج إيجابية خلال اجتماعات اللجنة المعنية بقواعد المنشأ التابعة لمنظمة التجارة العالمية والمؤتمرات الوزارية المعقودة في إطار هذه المنظمة. وينص تقرير اللجنة عن قواعد المنشأ التفضيلية، الذي أقره المجلس العام في كانون الأول/ديسمبر 2023، على أن تواصل اللجنة وتكثف عملها على تحديد أفضل الممارسات بشأن قواعد المنشأ التفضيلية والمتطلبات الإدارية ذات الصلة، والاتفاق عليها حيثما أمكن.

## رابعاً - التعاون التقني

15- في عام 2023، أنفق الأونكتاد مبلغاً إجمالياً (مؤقتاً) قدره 23,9 مليون دولار على أنشطة التعاون التقني المتعلقة بأقل البلدان نمواً. وأنفق من هذا المبلغ 13,6 مليون دولار على المشاريع الوطنية و10,3 ملايين دولار على أقل البلدان نمواً في إطار مشاريع متعددة البلدان. وشكلت نفقات التعاون التقني في أقل البلدان نمواً في عام 2023 نسبة 41,8 في المائة من إجمالي نفقات التعاون التقني. وقد انخفض كل من مبلغ النفقات الإجمالي وحصتها في أقل البلدان نمواً مقارنة بعام 2022، بمقدار 2,8 مليون دولار و7,2 نقاط مئوية على التوالي. وترد في هذا الفصل أمثلة على أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لتنفيذ برنامج عمل الدوحة، حسب مجالات تركيز العمل.

2023	2022	2021	2020	فئة الإنفاق
13 685	14 319	9 870	8 928	1- المشاريع القطرية في أقل البلدان نمواً (بآلاف الدولارات)
10 263	12 390	9 240	6 727	2- مشاركة أقل البلدان نمواً في المشاريع الإقليمية والأقاليمية (بآلاف الدولارات)
23 948	26 708	19 110	15 655	3- مجموع النفقات المتعلقة بأقل البلدان نمواً (بآلاف الدولارات)
57 270	54 487	46 777	35 039	4- مجموع نفقات الأونكتاد على التعاون التقني (بآلاف الدولارات)
41,8	49,0	40,9	44,7	5- حصة أقل البلدان نمواً من نفقات التعاون التقني للأونكتاد، أي البند 3/البند 4 (بالنسبة المئوية)

المصدر: الأونكتاد

## ألف - الاستثمار في رأس المال البشري في أقل البلدان نمواً: القضاء على الفقر وبناء القدرات من أجل عدم ترك أحد خلف الركب

16- **ريادة الأعمال.** واصل الأونكتاد مساعدة البلدان النامية في تصميم وتنفيذ سياسات وطنية لريادة الأعمال استناداً إلى إطاره لسياسات ريادة الأعمال. فعلى سبيل المثال، أعدّ الأونكتاد في عام 2023 دليلاً للاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال في أنغولا، ونظم ثلاث حلقات عمل تدريبية في مجال ريادة الأعمال في إطار برنامج بناء القدرات لتطوير ريادة الأعمال (Empretec)، عُقدت إحداها في بنغيلا واثنان في لواندا، واستفاد منها 74 رائد أعمال على الصعيد المحلي (منهم 33 امرأة). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت في بنن وغامبيا أيضاً حلقتا عمل متعلقتان بهذا البرنامج.

17- **التجارة والفقر وعدم المساواة.** في إطار العمل المتعلق ببناء القدرات من أجل المساعدة في الحد من الفقر وعدم المساواة في أقل البلدان نمواً، نظم الأونكتاد في كانون الثاني/يناير 2024، بالتعاون مع البعثة الدائمة لبوركينا فاسو في جنيف، حلقة دراسية ضمت ممثلين من الوزارات المعنية ومراكز الفكر والمجتمع المدني، لمناقشة سياسات وتدابير الحد من الفقر وعدم المساواة في بوركينا فاسو. وفي نيسان/أبريل 2024، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع البعثة الدائمة لجمهورية تنزانيا المتحدة في جنيف، حلقة دراسية ضمت ممثلين من الوزارات المعنية ومراكز الفكر والأكاديميين بشأن الحد من الفقر وعدم المساواة في جمهورية تنزانيا المتحدة.

## باء - تسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار لمواجهة مواطن الضعف المتعددة الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

18- **مشروع تقييم آثار التكنولوجيا.** يعكف الأونكتاد على تنفيذ هذا المشروع في زامبيا للمساعدة في بناء القدرات الوطنية على تقييم أثر اعتماد تكنولوجيا الغاز الحيوي. ويعالج المشروع نقص القدرة على فهم الآثار الاجتماعية الاقتصادية والبيئية للتكنولوجيات الجديدة الناشئة في قطاعي الطاقة والزراعة. وأُنجزت عملية التقييم في زامبيا في عام 2024 ويجري إعداد التقرير.

19- **تطوير مجتمعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.** يهدف هذا المشروع الذي يمتد لثلاث سنوات (2023-2025) إلى زيادة القدرات في أربعة بلدان نامية على صياغة سياسات وأطر مؤسسية تقضي إلى تطوير مجتمعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، من خلال توفير التدريب وفرص التعلم من البلدان النامية الأخرى في استخدام المجتمعات والمبادرات المماثلة. ويمكن أن تدعم هذه المجتمعات التنمية بتحريك عجلة نظم الابتكار الوطنية والإقليمية، وتعزيز التنوع الاقتصادي وتنشئة المواهب والمهارات، وتهيئة بيئة مواتية للباحثين ورواد الأعمال والشركات للتعاون والابتكار وجلب تكنولوجيات جديدة إلى السوق. وفي إطار هذا المشروع، يجري الأونكتاد دراسة في موزامبيق، ستليها دورات تدريبية لواقعي السياسات ومديري المجتمعات.

20- **برنامج التعاون المبتكر على مراقبة المحاصيل.** يهدف هذا البرنامج، الذي أُطلق في عام 2021 في إطار اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، إلى تيسير الرصد الزراعي في 14 بلداً نامياً، من أجل إحراز تقدم في تحقيق الهدف 2. ويمكن للبلدان النامية الوصول إلى تكنولوجيا الاستشعار عن بعد لمراقبة المحاصيل، والاستفادة من التدريب المتعلق بهذا النظام، فضلاً عن التكيف والتوطين لاستيفاء شروط معينة. ومن بين البلدان المشاركة زامبيا وملاوي. وتستخدم زامبيا رصد المحاصيل بالاستشعار عن بُعد، مما يمكن الحكومة من إصدار نشرات رصد فصلية، ومنصة مكيفة توفر معلومات مناخية ومعلومات متعلقة بالمحاصيل لإرشاد عملية صنع السياسات.

21- **تعاون الأونكتاد مع جامعة أوكاياما، اليابان.** واصل الأونكتاد تنفيذ برنامج العالقات الشاباا وبرناما الدكتوراه للعلماء الشاباا بشراكاة مع جامعة أوكاياما، وهو برناما تشاركا فيه عدة بلدان منها إاثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغامبيا ومدغشقر.

22- **التدريب على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.** في عام 2023، نظم الأونكتاد سلسلة من الدورات التدريبية بشأن هذا الموضوع، في إطار فريق عمل الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، عُقدت بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وفي شباط/فبراير 2023، عُقدت حلقة عمل في أديس أبابا<sup>(13)</sup> لتعزيز المعرفة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار فيما يتعلق بما يلي: تنفيذ السياسات؛ ورصد السياسات وتقييمها؛ وتقييم الاحتياجات في مجال نقل التكنولوجيا؛ والعلوم المفتوحة؛ والمسائل الجنسانية. ورأى المشاركون أن التدريب مفيد في استعراض السياسات وتصميمها وتنفيذها وفي إجراء دراسات الحالات الإفرادية بشأن هذا الموضوع.

## جيم - دعم التحول الهيكلي بوصفه محركاً لتحقيق الازدهار

23- **تقييمات الثغرات في القدرات الإنتاجية الوطنية.** خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكمل الأونكتاد تقييمات في أربعة بلدان<sup>(14)</sup>، لدعم عملية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً وضمان استمرار الزخم الإنمائي في فترة ما بعد الخروج. وحددت التقييمات ثغرات في القدرات الإنتاجية في فئات رأس المال الطبيعي، ورأس المال البشري، والنقل، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقطاع الخاص، والمؤسسات، والتغيير الهيكلي؛ وقدمت توصيات بشأن كيفية معالجة الثغرات من خلال السياسات الوطنية وتدابير الدعم الدولي. ويقع بناء القدرات الإنتاجية المحلية، بوصفها عوامل تمكينية لتعزيز التحول الهيكلي، في صميم الاستجابات السياسية.

24- **التدريب على مؤشر القدرات الإنتاجية.** خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى الأونكتاد ثلاثة تمارين مترابطة لبناء القدرات في ملاوي وموزامبيق بشأن ما يلي: استخدام المؤشر في تقييم الثغرات القطاعية في القدرات الإنتاجية؛ وتطبيق المؤشر في تصميم استجابات سياسية قائمة على الأدلة وعلى البيانات؛ وتعميم مراعاة القدرات الإنتاجية في صياغة السياسات الإنمائية وبناء المؤسسات. واستهدفت الدورة التدريبية الأولى إحصائيين وخبراء تقنيين؛ واستهدفت الدوران الثانية والثالثة واضعي السياسات على المستويين الوطني والمحلي. ودُرب في المجموع 143 مشاركاً، من بينهم 63 امرأة، على استخدام مفهوم القدرات الإنتاجية والمؤشر، لصياغة سياسات التنمية الوطنية على صعيد الاقتصاد.

25- **البرنامج الكلي لتنمية القدرات الإنتاجية.** خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضع الأونكتاد الصيغة النهائية لوثيقة البرنامج الخاص بزامبيا وعقد حلقة عمل لإقرار البرنامج، حضرها أكثر من 60 مشاركاً من المؤسسات العامة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية. وعُقدت أيضاً سلسلة من المشاورات الثنائية مع مؤسسات في زامبيا تشارك في تنفيذ البرنامج. وتعبئة الموارد المالية الكافية والمستدامة هي التي ستحدد مدى الفعالية في تنفيذ البرنامج. وقد أعد برنامج خاص بإثيوبيا، ويجري وضع الصيغة النهائية للبرنامج الخاص بملاوي.

26- **البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا: البرنامج الثاني للتدريب في مجال التجارة.** في الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، قُدمت إلى الجهات المستفيدة

(13) بحضور مشاركين من إثيوبيا، توغو، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، غامبيا، غينيا، ليسوتو، موريتانيا.

(14) جزر القمر، جيبوتي، السنغال، كمبوديا.



في أنغولا برامج التدريب ومبادرات المساعدة التقنية التالية: دورة تدريبية باللغة الإنجليزية للمفاوضين في مجال التجارة والاستثمار؛ ودورة متقدمة في مجال التجارة في الخدمات؛ والمساعدة التقنية لدعم البنية التحتية الوطنية للنوعية، ولا سيما السياسة الوطنية المتعلقة بالنوعية؛ وحلقة عمل عُقدت في فييت نام بشأن خلق القيمة المضافة بطريقة مستدامة في منتجات مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية من أجل التصدير؛ واستعراض منهج تدريس تربية الأحياء المائية في جامعة خوسيه إدواردو دوس سانتوس؛ وتقييم نقل البضائع المستدام؛ وتدريب المدربين التابعين للجنة الوطنية لتيسير التجارة؛ وإطلاق خريطة الطريق المتعلقة بتيسير التجارة؛ وتقديم المساعدة التقنية في وضع استراتيجية وطنية لريادة الأعمال؛ ومشروع بشأن تعبئة الاستثمار المؤسسي من أجل التنمية المستدامة في أنغولا.

### البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا: البرنامج الثاني للتدريب في مجال التجارة، النتائج

في كانون الأول/ديسمبر 2023، أكمل الأونكتاد تنفيذ هذا البرنامج الذي أُطلق في أيار/مايو 2017. وطوال فترة التنفيذ، استفاد من أنشطة بناء القدرات أكثر من 300 3 أنغولي في 940 مؤسسة على نطاق 23 وزارة وشبتي الوكالات وكيانات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية. وركز البرنامج على مجالات السياسات الاقتصادية السبعة التالية: الدبلوماسية التجارية؛ وتيسير التجارة؛ ودعم سلسلة قيمة الصادرات الخضراء؛ وتطوير ريادة الأعمال؛ وسياسات الاستثمار؛ ولوجستيات النقل والتجارة؛ والصناعات الثقافية والإبداعية. ويمكن ملاحظة اتجاه إيجابي فيما يتعلق بالتنوع؛ ففي الفترة 2016-2022، نمت الصادرات غير النفطية بنسبة 5,7 في المائة بالأرقام المطلقة. وأدى النهج الذي يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره المطبق في إطار البرنامج إلى تعزيز التنسيق في وضع السياسات وتنفيذها. وفي عام 2022، اختير البرنامج باعتباره قصة نجاح عالمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكان مصدر إلهام للمبادرة الشديدة التأثير المسماة 'التحول من أجل التجارة' بشأن تسريع خطى التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف.

المصدر: الأونكتاد

27- استراتيجيات متسقة لتنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً في أفريقيا. نظم الأونكتاد، في إطار هذا المشروع من مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية الذي ينفذه الأونكتاد في ثلاثة بلدان، جولتين دراسيتين لوضع السياسات بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنظيم وتصميم وتشغيل المناطق الاقتصادية الخاصة في البلدان التي تُسخر المجمعات الصناعية من أجل التحول في الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية، عُقدت إحداها في المغرب في أيار/مايو 2023<sup>(15)</sup>، والثانية في موريشيوس في تشرين الأول/أكتوبر 2023 (رأى 81 في المائة من المشاركين في الجولة المنظمة في موريشيوس أن الحدث "ممتاز")<sup>(16)</sup>.

28- استعراضات سياسات التحول في الإنتاج. يساعد الأونكتاد، من خلال العمل مع مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمات دولية أخرى، البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على تحقيق أهداف التحول الاقتصادي عن طريق إجراء استعراضات وطنية وإقليمية تتألف من تقييم للسياسات يمتد ما بين 15 و18 شهراً، بمشاركة قرنين دوليين، وإعداد توجيهات لتمكين البلدان من

(15) لوائح السياسات من بوركينا فاسو وكوت ديفوار ومالي ومدغشقر والمغرب.

(16) لوائح السياسات من بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزمبابوي وموريشيوس.

تصميم وتنفيذ سياسات أفضل للتحويل في الإنتاج. ويتولى فريق للتعلم من الأقران يتألف من ممثلين من الحكومة وقطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية تيسير بناء التوافق في الآراء والتعلم من الأقران. وفي أيلول/سبتمبر 2023، صدر استعراض سياسات التحويل في الإنتاج في بنغلاديش، وأشار فيه إلى الحاجة إلى تنويع قاعدة الصادرات؛ والاستفادة من الرقمنة لمعالجة مواطن الضعف المستمرة؛ وإقامة شبكة استراتيجية من الشراكات الدولية، لتعزيز نموذج للتنمية الصناعية يعتمد اعتماداً أكبر على الابتكار والجودة؛ والنظر في ميثاق جديد قائم على المسؤوليات المشتركة بين الحكومة الوطنية والقطاع الخاص والشركاء الدوليين، للانتقال إلى مرحلة إنمائية جديدة وضمان الخروج بطريقة مستدامة وسلسلة ولا رجعة فيها من فئة أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم الأونكتاد بمدخلات في استعراض سياسات التحويل في الإنتاج في توغو، المقرر إطلاقه في أيلول/سبتمبر 2024، بما في ذلك تحليل دور التجارة والتكامل الإقليمي في التحويل في الإنتاج، في سياق الهدف الوطني المتمثل في أن تصبح توغو قطباً للتجارة والخدمات اللوجستية، فضلاً عن تحليل التحديات القائمة والفرص المتاحة في مجالي الابتكار والتكنولوجيات الرقمية.

29- **تسخير التكنولوجيات الرقمية والتمويل الابتكاري من أجل الشركات الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.** يتعاون الأونكتاد وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مع أصحاب المصلحة في أربعة بلدان<sup>(17)</sup> على إعداد تقرير عن كيفية الاستفادة من الرقمنة ومصادر التمويل الابتكارية والعمليات التي تعتمد على التكنولوجيا لتيسير نمو الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا، ولدعم اندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وسيسهم التقرير والدراسات القطرية ذات الصلة في تصميم وتنفيذ برامج المساعدة التقنية ذات الصلة التي تستهدف الشركات الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان الأربعة.

## دال - تعزيز التجارة الدولية لصالح أقل البلدان نمواً ومن أجل التكامل الإقليمي

30- **التدريب في مجال التجارة في الخدمات.** في إطار البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا، أطلق الأونكتاد دورة تدريبية على الإنترنت بشأن التجارة في الخدمات من أجل التنمية للمسؤولين في أنغولا، باللغتين الإنجليزية والبرتغالية، بهدف التشجيع على زيادة استيعاب المفاهيم المتعلقة بالتجارة في الخدمات وآثارها في أنغولا، تناولت على وجه الخصوص سبل استفادة أنغولا على أفضل وجه من المادة 72 من اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والبروتوكول المتعلق بالتجارة في الخدمات في إطار اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ونظم الأونكتاد في كانون الأول/ديسمبر 2023، في سياق هذه الدورة، حلقة دراسية شبكية (بالبرتغالية) لمسؤولي التجارة بشأن التجارة في الخدمات من أجل التنمية.

31- **مشروع الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في موزامبيق.** يهدف هذا المشروع إلى تحسين قدرة وزارة الصناعة والتجارة على تنفيذ سبل الانتصاف وتدابير الحماية التجارية بموجب البروتوكول المتعلق بالتجارة الملحق باتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم الأونكتاد أربع حلقات عمل شملت 67 مسؤولاً من الوزارة والهيئات الحكومية ذات الصلة، بما فيها سلطات الجمارك والمنافسة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشأن المصادر الموثوقة والمشروعة للبيانات المتعلقة بالتجارة والتعريفات والتدابير غير الجمركية، بما في ذلك الأدوات الرقمية.

(17) إثيوبيا، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، ملاوي.

32- دعم الاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. يقدم الأونكتاد، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة التعاون الإنمائي الألمانية، الدعم الاستشاري إلى ملاوي والنيجر بشأن استراتيجيات التنفيذ الوطنية، بطرق منها مد الحكومتين بالمعلومات والأدوات اللازمة لجرد سلاسل القيمة المحلية والإقليمية؛ وإطلاق العنان لإمكانات التصدير في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مع أخذ مشاركة النساء والشباب في الاعتبار على صعيد القطاعات؛ وتحديد حيز المنتجات الممكن وفرص التنوع؛ وإجراء حوارات بشأن السياسات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن التوصل إلى فهم أفضل للتحديات المطروحة والفرص المتاحة في تنوع الصادرات، وتنفيذ سياسات التصنيع، وتعبئة الموارد والاستثمارات المحلية، وبناء القدرات الإنتاجية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الأونكتاد، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الدعم التقني والاستشاري في إعداد الدراسات القطرية واستعراضها وإقرارها لتحديد الأسواق المتخصصة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لصادرات البلدان المشاركة، من خلال جرد فرص التجارة القارية.

33- سياسة واستراتيجية جديدتان في مجال التجارة لأقل البلدان نمواً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن النفاذ إلى الأسواق والقضايا ذات الصلة. في سياق هذا المشروع، يقدم الأونكتاد الدعم إلى كمبوديا في صياغة سياسة تجارية جديدة بعد الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وقد استوفت كمبوديا معايير الخروج من هذه الفئة للمرة الأولى في عام 2021 ويمكن أن تخرج منها فعلاً في عام 2027، وقد يؤثر إلغاء الأفضليات التجارية التي تستفيد منها في هذه الفئة عند خروجها منها تأثيراً سلبياً على القدرة التنافسية والأداء التصديري. وفي هذا السياق، يسدي الأونكتاد المشورة السياساتية بشأن سبل إدارة الأفضليات التجارية، والتدابير الطارئة في التجارة، وقواعد المنشأ. وقدم الأونكتاد دعماً في مجال السياسات بشأن طلب كمبوديا تمديد فترة التراكم مع فييت نام، الذي وافق عليه الاتحاد الأوروبي. ويشكل هذا الأمر سابقة للبلدان الأخرى التي تكون بصدد الخروج من فئة أقل البلدان نمواً وقد تطلب تسهيلات مماثلة من البلدان المانحة للأفضليات، مما قد يعزز التجارة الدولية والتكامل الإقليمي بين أقل البلدان نمواً.

34- النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا). في نهاية حزيران/يونيه 2024، كان 39 بلداً من أصل أقل البلدان نمواً البالغ عددها 45 (87 في المائة)<sup>(18)</sup> يشغل نظاماً واحداً على الأقل من نظم أسيكودا لأتمتة الجمارك وتيسير التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، تطبق ستة بلدان<sup>(19)</sup> حالياً نظام الشباك الموحد للتجارة القائم على أسيكودا. وتمول الحكومات المشاركة معظم مشاريع أسيكودا التشغيلية في أقل البلدان نمواً<sup>(20)</sup>. وشهدت الفترة 2023-2024 التوقيع على مشاريع جديدة أو على تمديد مشاريع في إطار أسيكودا تتعلق بأنشطة التعاون التقني في 14 بلداً<sup>(21)</sup>. ويتصل معظم هذه المشاريع بعمليات الانتقال إلى نظم أسيكودا أحدث عهداً أو بإدخال تحسينات على النظم الوطنية لأسيكودا العالمي وإجراء تحديثات

(18) إريتريا، أفغانستان، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بنن، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، توفالو، تيمور - ليشتي، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السودان، سيراليون، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، كمبوديا، كيريباس، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، نيبال، النيجر، هايتي، اليمن.

(19) أوغندا، بوروندي، تيمور - ليشتي، جزر القمر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي.

(20) تشمل مصادر التمويل الأخرى ما يلي: بنك التنمية الأفريقي؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والاتحاد الأوروبي؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ووكالة التعاون الإنمائي الألمانية؛ والمؤسسة السويسرية للتعاون التقني؛ ومنظمة علامة أفريقيا المسجلة (Trade Mark Africa)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(21) أفغانستان، أوغندا، بنغلاديش، تشاد، توغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، غينيا، غينيا - بيساو، كمبوديا، مدغشقر، موريتانيا، نيبال.

لها<sup>(22)</sup>. وفي أفغانستان، تعاون الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار الصندوق الاستثماري الخاص من أجل أفغانستان على تنظيم وتقديم دورات تدريبية لصالح الشركات الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنفيذ النظام الآلي لشحنات الإغاثة الذي أُعد في إطار أسيكودا بالتشاور مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وفي توغو وكمبوديا، أطلقت منصة لربط الجمارك والسلطات التنظيمية عبر الحدود بالنظم البحرية العالمية والسماح بتبادل البيانات التجارية بين النظم من أجل تجهيز الشحنات قبل وصولها، وتتضمن تلك المنصة في كمبوديا واجهة بينية لتبادل البيانات الإلكترونية بين أسيكودا ونظام التصريح الجمركي التابع للاتحاد البريدي العالمي من أجل تجهيز الشحنات البريدية قبل وصولها. وفي تشاد، طبق الأونكتاد والسلطات الجمركية خاصية وظيفية للدفع الإلكتروني. وفي ملاوي، طُورت واجهة بينية للتبادل الإلكتروني للبيانات التجارية بين أسيكودا ونظام تعقب شحنات البضائع الخاص بالسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وفي النيجر وزامبيا، عمل الأونكتاد بالتعاون مع اتحاد النقل الجوي الدولي على دمج أداة لشركات الطيران ووكلاء الشحن والشاحنين لتبادل معلومات الشحن الجوي الإلكترونية مع السلطات الجمركية مسبقاً. وفي أوغندا، وُسع نطاق مشروع تحسين الشبكات الموحد القائم على أسيكودا لدمج وكالات حكومية شريكة إضافية. ولا تزال البلدان المنفذة تجني فوائد كبيرة من نظام أسيكودا؛ فعلى سبيل المثال، شهدت الفترة من عام 2022 إلى عام 2023 زيادة بنسبة 23 في المائة في تصويل الإيرادات الجمركية في غامبيا، وارتفاع قيم المعاملات التجارية بنسبة 19 في المائة في مالي، و12 في المائة في رواندا، و22 في المائة في جزر سليمان، و36 في المائة في أوغندا. وفي عام 2023، سهّل نظام أسيكودا العالمي توصيل أكثر من 50 000 شاحنة من الإمدادات الإنسانية إلى المحتاجين في أفغانستان؛ وقلص الشبكات الموحد القائم على أسيكودا الوقت اللازم لتجهيز تصاريح الحيوانات والنباتات بنسبة 86 في المائة في تيمور - ليشتي.

35- تيسير العبور والتجارة في غرب أفريقيا لتحسين المشاركة في سلاسل القيمة. في كانون الأول/ديسمبر 2023، أكمل الأونكتاد تنفيذ هذا المشروع دون الإقليمي الذي قدم الدعم إلى أربعة بلدان<sup>(23)</sup> في تنفيذ الإعلان الرباعي بشأن تقارب الأطر القانونية والوساطة والعبور والتجارة، فضلاً عن خريطة الطريق المعتمدة في أيار/مايو 2023. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير وحتى إغلاق المشروع، دعم الأونكتاد إقرار مشاريع الاتفاقيات الرباعية بشأن العبور والنقل ودراسة عن قابلية التشغيل البيني للشبابيك الموحدة. وقدم الأونكتاد أيضاً المساعدة الاستراتيجية إلى الأفرقة العاملة الوطنية المعنية بالعبور والنقل ودعم اجتماعاً للأفرقة العاملة التقنية في المعهد الجامعي الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

## هاء - مواجهة تغير المناخ، والتدهور البيئي، والتعافي من الجائحة، وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية من أجل تحقيق تنمية مستدامة واعية بالمخاطر

36- تعبئة الموارد المالية الخارجية فيما بعد [الجائحة] من أجل تنمية تراعي البيئة بقدر أكبر وتتسم بمزيد من الإنصاف والاستدامة في دول جزرية صغيرة نامية ضعيفة مختارة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي. يعمل الأونكتاد على تنفيذ هذا المشروع من مشاريع حساب الأمم المتحدة الإنمائي الذي يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية في البلدان الأربعة المشاركة على تعبئة موارد مالية خارجية ميسورة التكلفة. فعلى سبيل المثال، يجري إعداد دراسة لجزر القمر بشأن الخيارات والحوافز المالية.

(22) بما في ذلك في أفغانستان، بنغلاديش، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، زامبيا، سان تومي وبرنسيبي، غينيا، غينيا - بيساو، كمبوديا، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، نيبال.

(23) بنن، بوركينا فاسو، توغو، النيجر.

37- **جذب التمويل والاستثمار من أجل الانتقال الطاقوي في أفريقيا.** بدأ الأونكتاد في تنفيذ هذا المشروع من مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية في شباط/فبراير 2024، بهدف بناء قدرات الحكومات على تصميم استراتيجيات ومشاريع استثمار موثوقة في مجال الطاقة المتجددة؛ ودعم أصحاب المصلحة في الترويج للفرص ذات الصلة وتسويقها لدى المستثمرين؛ وبناء الشراكات بين الدول والمنظمات الباحثة عن فرص الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة. ويستهدف المشروع خمسة بلدان في أفريقيا، ثلاثة منها من أقل البلدان نمواً<sup>(24)</sup>.

38- **الإبلاغ والمحاسبة فيما يتعلق بالاستدامة.** استناداً إلى تجربة وخبرة فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في مساعدة الدول الأعضاء على الارتقاء بالهياكل الأساسية الوطنية للإبلاغ والمحاسبة فيما يتعلق بالاستدامة، أقام الأونكتاد شراكات إقليمية لتعزيز الإبلاغ المتعلق بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة، شملت مناطق منها أفريقيا، لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ المعايير العالمية. فعلى سبيل المثال، شاركت الهيئات التنظيمية ومنظمات المحاسبة المهنية وهيئات وضع المعايير من أنغولا وأوغندا وبوركينا فاسو وزامبيا ومالي في حلقة عمل بشأن المعيار الأخلاقي الجديد للإبلاغ المتعلق بالاستدامة وضماتها من أجل الشراكة الإقليمية في أفريقيا.

## واو - **تعبئة التضامن الدولي وتنشيط الشراكات العالمية والأدوات والآليات المبتكرة: مسيرة نحو الخروج المستدام من قائمة أقل البلدان نمواً**

39- **قياس التدفقات المالية غير المشروعة وكبحها.** ينفذ الأونكتاد عدة مشاريع مترابطة للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة في البلدان النامية. وعلى الرغم من أن هذه المبادرات منفصلة من حيث التمويل والنطاق ومجالات التركيز، فإنها تسهم جميعاً في تحقيق الهدف الشامل المتمثل في الحد من التدفقات المالية غير المشروعة من خلال تعزيز جمع البيانات وبناء القدرات ووضع السياسات القائمة على الأدلة. ويركز هذا المشروع من مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية الذي يقوده الأونكتاد على تمكين القدرات في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، لتوليد تقديرات موحدة للتدفقات المالية غير المشروعة. ويهدف إلى تحسين الإحصاءات على المستوى الوطني، من أجل التوصل إلى فهم أفضل لحجم التدفقات المالية غير المشروعة وتوجيه الاستجابات السياسية. ويشمل المشروع بلداناً نامية، منها بنغلاديش وبوركينا فاسو والسنغال، ويركز على وضع وتنفيذ أطر لقياس التدفقات المالية غير المشروعة، لا سيما في القطاعات الاقتصادية الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ الأونكتاد في عام 2024 تنفيذ مشروع مدته عامان، بتمويل من مؤسسات المجتمع المفتوح، لتحسين القياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة، مع التركيز على التدفقات الضريبية والتجارية. ويسعى هذا المشروع إلى تمكين السلطات الوطنية من ترجمة هذه البيانات إلى إجراءات سياساتية هادفة لكبح التدفقات المالية غير المشروعة وتحسين إدارة الموارد المحلية. وزامبيا بلد من البلدان المشاركة في أفريقيا، وفي هذا السياق، نظم الأونكتاد في أيار/مايو 2024 حلقة عمل في لوساكا للفريق العامل التقني المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة الذي تقوده وكالة الإحصاء في زامبيا ويضم عدداً من الجهات المعنية الرئيسية منها وزارة المالية والتخطيط الوطني وهيئة الإيرادات في زامبيا ووكالة الإحصاء في زامبيا. ويطبق المشروع منهجيات وضعها الأونكتاد، ويدعم زامبيا في تمكين إدارة الموارد المحلية من خلال سياسات قائمة على البيانات. وأخيراً، قدم الأونكتاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير دعماً استشارياً إلى المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية بشأن دراسة وطنية عن التدفقات المالية غير المشروعة في قطاع الصناعات الاستخراجية

(24) إثيوبيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، ملاوي.

في بوركينا فاسو، من المقرر إطلاقها في عام 2024، بهدف توطيد قدرات الخبراء الوطنيين في مجال استراتيجيات البحوث التطبيقية لقياس هذه التدفقات في هذا القطاع.

40- **برنامج استعراض سياسة الاستثمار.** يُجري الأونكتاد دراسات تشخيصية للإطار الاستراتيجي والقانوني والمؤسسي للاستثمار، لدعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنويع الاقتصاد وجذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز التنمية المستدامة. وتتيح استعراضات سياسة الاستثمار مشورة عملية المنحى في مجال السياسات وتوصيات ملموسة، ويقدم الأونكتاد أيضاً دعماً في مجال المتابعة من خلال أنشطة المساعدة التقنية، للنهوض بالتنفيذ والمضي في بناء القدرات في مجال وضع سياسات الاستثمار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرض الأونكتاد تنفيذ استعراض سياسة الاستثمار في موريتانيا، وأنجز استعراضاً لسياسة الاستثمار في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وبدأ في إعداد استعراضين لسياسة الاستثمار في غامبيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. ونظم الأونكتاد جلسات مع موريتانيا والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، لعرض إصلاحات تهدف إلى تشجيع الاستثمار المرتبط بأهداف التنمية المستدامة في سياق منتدى الأونكتاد العالمي للاستثمار في عام 2023؛ وقدم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية بشأن سياسات الاستثمار واستراتيجيات الترويج واتفاقات الاستثمار الدولية وتيسير الأعمال التجارية<sup>(25)</sup>.

41- **برنامج تنمية قدرات هيئات ترويج الاستثمار في أقل البلدان نمواً.** يهدف هذا المشروع الذي يمتد لثلاث سنوات (2021-2023)، ويموله الإطار المتكامل المعزز ويقوده الأونكتاد، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والمركز الدولي للتدريب ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، إلى زيادة القدرات والدراية لدى موظفي هيئات تشجيع الاستثمار وغيرهم من المسؤولين الحكوميين في أقل البلدان نمواً لتشجيع الاستثمار الدولي في التنمية المستدامة وتعزيز التعاون بين الوكالات في أقل البلدان نمواً. وفي إطار هذا المشروع، أُجريت دراستان استقصائيتان للوكالات وللمستثمرين المحليين والأجانب الذين ينفذون عمليات في أقل البلدان نمواً، أسهمت نتائجها في تقييم للاحتياجات المتعلقة بتشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت منصة للكلية التنفيذية لهيئة ترويج الاستثمار التي تستضيفها منظمة العمل الدولية والمركز الدولي للتدريب. وأعدت أربع وحدات تدريبية اشتركت جميع الهيئات في تقديمها. وعلاوة على ذلك، أنتجت خمسة فيديوهات تدريبية تربوية تعرض أمثلة على أفضل الممارسات من جميع أنحاء العالم بشأن مواضيع من قبيل تشجيع الاستثمار في الأمن الغذائي والصحة ورقمنة هيئات ترويج الاستثمار ومتابعة شؤون المستثمرين والدعوة في مجال السياسات. وفي عام 2023، استفاد من البرنامج التدريبي 70 موظفاً معنياً بتشجيع الاستثمار من 20 بلداً من أقل البلدان نمواً.

42- **مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة.** خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم الأونكتاد في إطار هذا البرنامج المشترك بينه وبين مبادئ الاستثمار المسؤول ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ست دورات تدريبية في بنغلاديش، حضرها ما مجموعه 628 مشاركاً (19 في المائة منهم نساء). وشمل شركاء التدريب المحليون مصرف بنغلاديش المركزي وبورصة داكا.

(25) شملت البلدان المستفيدة أنغولا، بنن، بوركينا فاسو، توغو، السنغال، غامبيا، غينيا - بيساو، ليسوتو، مالي، موريتانيا، النيجر، هايتي.

43- **المستثمرون المؤسسيون.** في إطار البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا، نفذ الأونكتاد مشروعاً للمساعدة التقنية بشأن تعبئة الاستثمار المؤسسي من أجل التنمية المستدامة، لدعم أنغولا في الاستفادة من صناديق الثروة السيادية لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وأعدّ الأونكتاد تقريراً استشارياً عن تيسير الاستثمار المؤسسي في الهياكل الأساسية في أفريقيا، ووضع بالاشتراك مع مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إطاراً لإدماج الاستدامة موجهاً للمستثمرين المؤسسيين، أطلق في عام 2023، يقدم إرشادات بشأن دمج اعتبارات التنمية المستدامة في استراتيجية الاستثمار وعملية صنع القرار.

44- **تقديم المساعدة إلى العمليات الوطنية للخروج من فئة أقل البلدان نمواً.** ساهم الأونكتاد في الفريقين العاملين المعنيين بخروج بنغلاديش وكمبوديا من فئة أقل البلدان نمواً، في إطار أفرقة مشتركة بين الوكالات نظمتها فريقا الأمم المتحدة القطريان في كلا البلدين. والهدف من ذلك هو تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومتين الوطنيتين في إعداد عملية الخروج وفي وضع استراتيجية للانتقال السلس.

45- **تمتين القدرات الإحصائية الوطنية.** يواصل الأونكتاد، بوصفه وديعاً لعدة مؤشرات ضمن أهداف التنمية المستدامة، دعم أقل البلدان نمواً في تمكين قدراتها الإحصائية الوطنية على تصميم برامج وسياسات لأغراض التنمية المستدامة والرصد الفعال لتنفيذ برنامج عمل الدوحة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. فعلى سبيل المثال، أنجز الأونكتاد في عام 2023، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مشروعاً بشأن تعزيز القدرات في بلدان نامية مختارة، منها السنغال، لوضع واستخدام الإحصاءات من أجل سياسة تجارية أكثر مراعاة للمنظور الجنساني، ولتحليل الآثار الجنسانية الناجمة عن الجائحة من خلال التجارة.

46- **التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ برنامج عمل الدوحة.** شارك الأونكتاد في مداورات اجتماع الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات بشأن تنفيذ برنامج عمل الدوحة، الذي يعمل بمثابة منتدى لتبادل المعلومات عن التنفيذ، مما أتاح تحسين التنسيق والاستفادة من موارد ومساعي فرادى الكيانات عبر جهود تعاونية. وتستخدم المعلومات المتبادلة أيضاً مدخلات لخريطة الطريق للتجديد بتنفيذ برنامج عمل الدوحة.

## خامساً- الدروس المستفادة

47- أظهرت تجربة أقل البلدان نمواً منذ اعتماد برنامج عمل الدوحة أنها لا تزال من أضعف البلدان أمام الصدمات الخارجية، لأن هيكلاها الاقتصادي يجعلها معرضة لها ولأنها تفتقر إلى القدرات اللازمة للاستجابة. ونتيجة لذلك، أدت الآثار المجتمعة الناجمة عن الجائحة وتغير المناخ وارتفاع أسعار الوقود والطاقة إلى عكس مسار سنوات من المكاسب الإنمائية في أقل البلدان نمواً. وبغية التخفيف من الآثار الاجتماعية الاقتصادية المحلية الناتجة عن هذه الأزمات و/أو معالجة فواتير الواردات المتزايدة، غالباً ما لجأت أقل البلدان نمواً إلى الاستدانة بديون خارجية إضافية. وأدى الارتفاع اللاحق في أسعار الفائدة العالمية إلى ارتفاع حاد في تكاليف خدمة الديون؛ وأضحت خمسة بلدان<sup>(26)</sup> تتفق على مدفوعات الفائدة أكثر مما تتفق على تمويل قطاع التعليم، وتتجاوز مدفوعات الفائدة النفقات العامة على الصحة في 19 بلداً<sup>(27)</sup>؛ ويعيش 521 مليون شخص، أي ما يعادل أكثر من نصف سكان أقل البلدان نمواً، في بلدان

(26) أنغولا، أوغندا، زامبيا، غامبيا، ملاوي.

(27) إريتريا، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بنن، بوروندي، تشاد، توغو، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب السودان، زامبيا، السنغال، سيراليون، غامبيا، غينيا - بيساو، ملاوي، موزامبيق، ميانمار.

تخصص لسداد الفوائد على الدين العام موارد تفوق ما تخصصه لتمويل قطاع الصحة أو قطاع التعليم<sup>(28)</sup>. ويؤدي تقلص الحيز المالي إلى إضعاف قدرة أقل البلدان نمواً على التخفيف من آثار الصدمات الخارجية وبناء القدرة على الصمود، ويشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق غايات برنامج عمل الدوحة. وعلى الرغم من تزايد الاحتياجات، انخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً لمدة تزيد على عقد.

48- وفي ضوء ما تقدم، توجد حاجة ملحة إلى معالجة عبء الديون المتزايد في أقل البلدان نمواً وزيادة فرص حصول هذه البلدان على التمويل الإنمائي بأسعار معقولة. ويتطلب ذلك منحاً وقروضاً بشروط ميسرة، وفي نهاية المطاف، آلية متعددة الأطراف لتسوية الديون تتسم بالشفافية وتلبي احتياجات أقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، سيكون التقدم في إصلاح الهيكل المالي الدولي عاملاً رئيسياً في تيسير النمو الشامل في أقل البلدان نمواً وتحقيق غايات برنامج عمل الدوحة. ولا يزال أيضاً توافر موارد إضافية لتناول مسألة التخفيف من آثار تغير المناخ دون المستويات اللازمة في أقل البلدان نمواً.

49- وبغية بناء القدرة المحلية على الصمود في وجه الأزمات وتوسيع نطاق الحيز المالي، من المهم تحسين عملية تعبئة الموارد المحلية في أقل البلدان نمواً. ويمكن أن يشمل فعل ذلك إجراءات لتعزيز تنفيذ النظم الضريبية التصاعدية، والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجلب منافع من حيث الإيرادات الضريبية والعمالة والمهارات والتكنولوجيات<sup>(29)</sup>. وقد يتطلب توطيد عملية تعبئة الموارد المحلية مزيداً من المساعدة التقنية وبناء القدرات لدعم المؤسسات ورأس المال البشري والأطر القانونية والتنظيمية والهيكل الأساسية ذات الصلة.

50- وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إيلاء اهتمام أكبر لعدم المساواة على الصعيد المحلي في أقل البلدان نمواً. فعدم المساواة عامل رئيسي في تقليص قدرة النمو الاقتصادي على الحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، يؤثر عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم تأثيراً شديداً ضرر على قدرة أقل البلدان نمواً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

51- وعلى الرغم من التحديات العديدة التي تواجهها مجموعة أقل البلدان نمواً، أصبحت بوتان في كانون الأول/ديسمبر 2023 سابع بلد يخرج من هذه الفئة. وقد يكون هذا الخروج بمثابة بادرة أمل لغيرها من أقل البلدان نمواً، ويدل على أن التقدم في الحد من الفقر والحصول على الصحة والتعليم أمر يمكن تحقيقه حتى في السياقات الاقتصادية العالمية الصعبة. ومن المهم تزويد بوتان والبلدان الأخرى التي تخرج من فئة أقل البلدان نمواً بالدعم المستمر، لضمان انتقال سلس وكفالة أن يكون الخروج نقطة انطلاق لا حجر عثرة، على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

52- ولا يزال الأونكتاد يتلقى طلبات المساعدة التقنية من أقل البلدان نمواً، لا سيما في مجالات الخروج من هذه الفئة، ووضع السياسات التجارية والصناعية، والقدرات الإحصائية، والتكامل التجاري الإقليمي والدولي، وبناء القدرات الإنتاجية، وتيسير التجارة والأعمال التجارية، والتجارة الإلكترونية، ومجالات أخرى. وتعكس هذه الطلبات رغبة متزايدة لدى أقل البلدان نمواً في الحصول على المساعدة واعترافاً بالقيمة التي يضيفها الدعم المقدم من الأونكتاد في مجالات أساسية. غير أن قدرة الأونكتاد على تلبية الطلبات محدودة بسبب الموارد المالية المتاحة من خارج الميزانية. وعلى وجه الخصوص، يحتاج

(28) انظر <https://unctad.org/publication/world-of-debt/regional-stories>.

(29) الأونكتاد، 2023، تقرير أقل البلدان نمواً 2023: تمويل التنمية القادر على الصمود في وجه الأزمات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.23.II.D.27، جنيف).



الصندوق الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً إلى تجديد الموارد لكي يتمكن الأونكتاد من الاستجابة لمزيد من الطلبات الواردة من أقل البلدان نمواً للحصول على مساعدة تقنية محددة الهدف.

## سادساً - التوصيات

53- قد يود مجلس التجارة والتنمية النظر في اتخاذ الإجراءات التالية:

- (أ) تسليط الضوء على الحاجة إلى زيادة كبيرة في الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً، لمواجهة التحديات الناجمة عن الأزمات المتتالية الحديثة العهد وللمضي قدماً صوب تحقيق غايات برنامج عمل الدوحة وأهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) حث المجتمع الدولي على الوفاء بجميع الالتزامات المتفق عليها دولياً، بما في ذلك برنامج عمل أديس أبابا وعهد بريدجتاون وبرنامج عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، وزيادة الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً؛
- (ج) حث الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية على إنشاء آليات جديدة للتمويل وتخفيف عبء الديون لصالح أقل البلدان نمواً، وتوسيع حيزها المالي والسماح لها بالاستجابة على نحو أفضل للالتزامات الحديثة العهد، وتعزيز قدرتها على الصمود، والاستثمار في أولوياتها الإنمائية الطويلة الأجل؛
- (د) التأكيد على أن التصدي لآثار تغير المناخ في أقل البلدان نمواً سيتطلب حصولها على موارد مالية إضافية وعلى التكنولوجيا ذات الصلة وبناء القدرات؛
- (هـ) الدعوة إلى زيادة العمل على تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، للتصدي للفقر وعدم المساواة في أقل البلدان نمواً، وهما عاملان يعيق استمرارهما التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (و) توجيه نداء لتقديم تبرعات إلى صندوق الأونكتاد الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً، كي يتمكن الأونكتاد من الاستجابة لتزايد عدد طلبات التعاون التقني المقدمة من أقل البلدان نمواً.